كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

الإمالة
بين
البعد الصوتي وواقعها الاستعمالي
في القراءات القرآنية السبع
عند مكي القيسي (٤٣٧هـ)

إعداد

سالم بن علي بن منصور البوسعيدي
باحث دكتوراه لغة عربية
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ـ جامعة السلطان قابوس

(العدد السابع والثلاثون الجزء الأول ٢٠١٨م)

ملخص البحث

أسهمت القراءات القرآنية في شهرة وذيوع كثير من القضايا الصوتية؛ إذ هي الواقع الاستعمالي لها على لسان القرَّاء المجيدين. وتعدُّ الإمالة (inflexion) إحدى تلك الظواهر التي وصلت إلينا عبر الأجيال بأنواعها ودرجاتها المختلفة، فكان لها من علماء التجويد وعلماء العربية الاهتمام الكبير، تنظيرًا وتطبيقًا.

ويعدُّ مَكِّي القيسي (ت:٤٣٧هـ) من العلماء الذين أولوا ظاهرة الإمالة الاهتمام على مستوى التنظير والتطبيق، وذلك في توجيهه القراءات السبع في كتاب" الكشف عن وجوه القراءات السبع" فبين مفهومها، ووقف عند أسبابها الصوتية، ووضح قيمتها الاقتصادية، وتطرق إلى شيوعها في بعض لهجات العرب، مستدلًا على أنواعها وأسبابها بالقراءات القرآنية السبع منسوبة إلى قرَّائها.

وقد انطلقت هذه الدراسة من آراء القيسي وتوجيهاته، ثم بينت مواقف القدماء وآرائهم، ثم الوقوف على معطيات علم الأصوات الحديث من خلال آراء أعلامه، مشيرة إلى التقاطعات بين القديم والحديث.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تأتي في محاور متسلسلة على النحو الآتي: أولًا: مفهوم الإمالة كما يراه القيسي، والقدماء، والمحدثون. ثانيًا: الإمالة واللهجات. ثالثًا: الإمالة بين الأصالة والفرعية. رابعًا: علل الإمالة وارتباطها بالاقتصاد في الجهد العضلي. خامسًا: موانع الإمالة وعلاقتها بالاقتصاد في الجهد العضلي كذلك. وأخيرًا خاتمة البحث وأبرز نتائجه.

Research Abstract

The Quranic recitations has made many vocal issues come to existence, which are implemented by good readers. Gliding is one of these issues that reached to us through generations with its deferent kinds and levels. Therefore, amelioration scholars and Arabic scholars paid gliding a special care, theoretically and practically.

Makki Al Qaysi (died in 437 A.H) is one of the scholars who gave gliding a special care theoretically and practically when he discussed the seven recitations in the book "Revealing the Seven Recitations". He explained its concept, looked at the vocal reasons, and showed the economic value. He discussed its existence in some Arabic dialects, in which he refers to the kinds and reasons in the seven Quranic recitations attributed to its readers.

This study starts from viewing Al Qaysi's opinions and explanations. Then, it presents the arguments of the old scholars. Later, it looks at facts in modern phonology according to the views of its scholars, and indicates the contradictions between the old and the modern.

The study comes in a series of themes: 1. Gliding according to Al Qaysi, the old scholars, and new scholars, 2. Gliding and dialects, 3. Gliding between originality and sub-originality, 4. Reason of gliding and its relationship with the economy in muscle strength, 5. Barriers of gliding and its relationship with the economy in muscle strength, and 6. The conclusion and findings of the study.

بسم الله الرحمن الرحيم

حظيت الإمالة باهتمام الدرس الصوتي القديم والحديث، فالقدماء درسوها بوصفها ظاهرة صوتية ثابتة في قراءات القرآن الكريم، وأنها لهجة عربية مشهورة من لهجات العرب، ودرسها المحدثون بحسبها ظاهرة صوتية تقوم على المماثلة، وهي نوع من أنواعها، وأساس من أسس الأداء القرآني في بعض القراءات القرآنية، ولا يخفى أنها من اهتمامات علماء التجويد والقراءات.

وقد انطلق القيسي من القراءات القرآنية السبع وتوجيهها؛ لبيان ظاهرة الإمالة، فبين مفهومها، ووقف عند أسبابها الصوتية، ووضح قيمتها الاقتصادية، وتطرق إلى شيوعها في بعض لهجات العرب، وذلك في كتابه "الكشف عن وجوه القراءات السبع". فما مدى تقاطع آرائه مع القدماء من جهة، ومع معطيات علم الأصوات الحديث من جهة أخرى؟ وإلى أي مدى تقاطعت آراء المحدثين مع آراء القدماء؟

هذا ما ترمي إليه هذه الدراسة، التي اقتضت طبيعتها أن تكون دراسة وصفية، تنطلق من رأي القيسي وتوجيهاته، ثم القدماء وآرائهم، ثم الوقوف على رأي علماء الأصوات المحدثين، مع الإشارة إلى التقاطعات بين القديم والحديث ما أمكن، فاقتضت لذلك أن تأتي في محاور متسلسلة على النحو الآتي:

أولًا : مفهوم الإمالة كما يراه القيسي، والقدماء، والمحدثون.

ثانياً : الإمالة واللهجات.

ثالثاً : الإمالة بين الأصالة والفرعية.

رابعاً : علل الإمالة وارتباطها بالاقتصاد في الجهد العضلي.

خامساً : موانع الإمالة وعلاقتها بالاقتصاد في الجهد العضلي كذلك.

وأخيراً : خاتمة البحث وأبرز نتائجه.

أولًا: مفهوم الإمالة.:

عرّف القيسي الإمالة بقوله: «واعلم أن معنى الإمالة هو: تقريب الألف من الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة» ففسر الإمالة بأنها تقريب الألف وإدنائها من الياء، ولفظ "تقريب" استعمله سيبويه (١٨٠هـ) حين أراد بيان علة الإمالة؛ إذ يقول: «فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور، وذلك قولك: عابد، وعالم ... وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا صدر، فجعلوها بين الزاي والصاد»[١]، فالتقريب عنده هو الغاية من الإمالة، كما هي غاية الإدغام. وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه يعد الألف المُمالة من الأصوات الفرعية المستحسنة التي «يُؤخذ بها، وتُستحسن في قراءة القرآن والأشعار»[٢] في مقابل الفروع غير المستحسنة التي لا يؤخذ بها، وفي موضع آخر أطلق سيبويه على الإمالة لفظ "الإجناح" ناسبًا إياه إلى الخليل بن أحمد (١٧٠هـ)، إذ يقول: «فزعم الخليل: أن إجناح الألف أخف عليهم، يعني: الإمالة، ليكون العمل من وجه واحد»[٣]، وهو يريد بذلك المعنى اللغوي؛ فالجنوح، تعني: الميل[٤]. وابن جني (٣٩٢هـ) استعمل لفظ "تقريب" حين بين علة الإمالة فقال: «الإمالة، إنما وقعت في الكلام؛ لتقريب الصوت من الصوت»[٥]، وهو لفظ أراد منه ابن جني معناه اللغوي؛ إذ استعمله كذلك مع ظاهرة الإدغام، و ظاهرة

(١) سيبويه، الكتاب (١١٧/٤).
(٢) السابق (٤٣٢/٤).
(٣) السابق (٢٧٨/٣).
(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (جَنَحَ).
(٥) ابن جني، الخصائص (١٤٣/٢).

الإبدال، اللتين الغرض منهما تقريب صوت من صوت أيضًا[١]، فلفظ "التقريب" هو غاية عندهم، يشمل الإمالة وغيرها، ويراد منه معناه اللغوي.

واستعمل المبرد (٢٨٥هـ) لفظ "تنحو"؛ إذ يقول في تعريفها: «أن تنحو بالألف نحو الياء»[٢]، ومثله الأستراباذي[٣] (٦٨٦هـ) والسيوطي[٤] (٩١١هـ)، استعملا لفظ "تنحو" في تفسيرهم للإمالة.

أما ابن يعيش (٦٤٣هـ) فقد ربط بين الإمالة في اللغة والاصطلاح، فقال: «اعلم أن الإمالة مصدر "أَمَلْتُه أُمِيلُه إِمَالةً". والميل: الانحراف عن القصد، يقال منه: "مال الشيء"، ومنه "مال الحاكم" إذا عدل عن الاستواء. وكذلك الإمالة في العربية عدول بالألف عن استوائه، وجنوح به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة، وبين مخرج الياء. وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة، وبحسب بعده تكون خفتها»[٥]، فمعناها اللغوي منسجم مع معناها الاصطلاحي عنده، فهي عدول وجنوح بالألف نحو الياء، وعلى درجة هذا العدول يكون مستوى الإمالة.

وعند النظر في لفظ "تقريب"، وفي لفظ "تنحو"، نجد "التقريب" أدق دلالة لمفهوم الإمالة من "تنحو"؛ ذلك أن التقريب يوحي بدرجات الإمالة الواردة في الأداء القرآني، بخلاف "تنحو" الذي يوحي بذهاب الألف إلى الياء ذهابًا كبيرًا، وهو ما لا يرتضيه كثير من القراء، قال أبو شامة (٦٦٥هـ): «تقرب الفتحة من الكسرة،

(١) ابن جني، الخصائص (١٤٣/٢).
(٢) المبرد، المقتضب (٤٢/٣).
(٣) الأستراباذي، محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب (٤/٣).
(٤) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٤١٤/٣).
(٥) ابن يعيش، شرح المفصل (١٨٨/٥).

والألف من الياء، من غير قلب خالص، ولا إشباع مبالغ»[١]، وهذا ما يؤيده عبد الفتاح شلبي[٢].

ومفهوم الإمالة عند القراء، وعلماء التجويد لا يخرج كثيرًا عن مفهومه لدى النحاة، سوى أن علماء القراءات فصَّلوا أحكامها في روايات القراء ،مع ذكر درجاتها وطرقها، فيعرفها ابن الباذش(٥٤٠هـ) بقوله: «معنى الإمالة أن تنتحي بالفتحة نحو الكسرة انتحاءً خفيفًا، كأنه واسطة بين الفتحة والكسرة، فتميل الألف من أجل ذلك نحو الياء»[٣]، فهو عنده انتحاء بالألف قليلًا، وهو تعريف مشابه للنحاة، لكنه استعمل لفظ "تقريب" كذلك، حين بين علة جعل باب الإمالة مع باب الإدغام فبين الجامع بينهما بقوله: «وجعلنا باب الإمالة إلى جنب باب الإدغام للمشابهة التي بينهما؛ لأن الإدغام تقريب حرف من حرف، والإمالة كذلك»٤، فقد بين وظيفة كل منهما وهي التقريب بين الأصوات. وبلفظ "التقريب" يعرفها الواسطي (٧٤١هـ) حين قال: «الإمالة تقريب الألف إلى الياء، والفتح إلى الكسر»[٥]، وهو تعريف القيسي كما سبق. وابن الجزري (٨٣٣هـ) لم يخرج عن هذا المفهوم[٦].

---

(١) أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل (ت:٦٦٥هـ)، إبراز المعاني من حرز الأماني، دار الكتب العلمية (د.ت)، (ص:٢٠٤).

(٢) شلبي، عبد الفتاح، الإمالة في القراءات واللهجات العربية، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٨م، (ص:٣٤).

(٣) ابن الباذش، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي (ت:٥٤٠هـ)، الإقناع في القراءات السبع، دار الصحابة للتراث، (د.ت)، (ص:١١٥).

(٤) السابق.

(٥) الواسطي، عبد الله بن عبد المؤمن (ت:٧٤١هـ)، الكنز في القراءات العشر (٢٨٥/١).

(٦) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (٣٠/٢).

ويؤخذ على القدماء في نظرتهم للإمالة، أنهم يفترضون وجود فتحة قبل ألف المد، ووجود كسرة قبل ياء المد، والصواب أن لا وجود لهذه الحركة، فالألف ما هي إلا فتحة طويلة، والياء ما هي إلا كسرة طويلة، فكلمة (عالِم) اسم فاعل من (عَلِمَ)، وعند تحليلهما يتضح الفرق:

عَلِم ← ع ـَ ل ـِ م عالِم ← ع ـَ ـَ ل ـِ م

فعند اشتقاق صيغة (فاعل)، صارت بعد العين فتحة طويلة، بدل الفتحة القصيرة لا غير[١]، وقد علل الدكتور إبراهيم أنيس ما ذهب إليه القدماء، بأن الكتابة العربية ترسم فتحة على الحرف الذي قبل ألف المد، وكسرة تحت الحرف الذي قبل ياء المد؛ فتوهموا أن حركة قصيرة توجد قبل المصوت الطويل[٢].

أما المحدثون فقد كانت لهم آراؤهم القائمة على الفحص المخبري، مع الإفادة ممن سبقهم؛ فبنوا عليه. فقد تحدث جان كانتينو عن الإمالة باعتبارها من التنوعات الجرسية للصوائت ولا أثر لها على المعنى، وعرفها قائلًا: «إن الإمالة هي نطق الفتحة (ـَ) نطقًا أماميًا فيقترب مخرجها من مخرج (e) في الفرنسية بل وحتى (i)»[٣].

أما الدكتور إبراهيم أنيس فقد نظر إليها نظرة عضوية؛ إذ الفرق بين الإمالة ومقابلها الفتح، هو فرق في وضع اللسان، فاللسان مع الفتح يكون مستويًا في قاع الفم، فإذا صعد إلى الحنك الأعلى بدأ حينئذ ذلك الوضع الذي يسمى الإمالة،

(١) الخوالدة، مشعل سليمان، الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٠م، (ص:١١٨-١١٩).
(٢) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية (ص:٣٨).
(٣) كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية (ص:١٥٥-١٥٦).

ولا فرق بين أن تُمال الألف أو أن تُمال الفتحة؛ إذ الفرق بينهما في الكمية فقط[١]، وكون الفارق بين الألف والفتحة في الكمية فقط، فيه نظر؛ فقد أثبتت الدراسات الحديثة وبإسناد من علم التشريح، أن الخلاف بين المصوتات القصيرة ومقابلها المصوتات الطويلة، لا يقف عند الكمية فقط، فموقع اللسان مع كل من المصوتين مختلف قليلًا، فالفرق في الكم والكيف، وهو ما يؤيده الدكتور سعد مصلوح بالدراسات المخبرية[٢]، والدكتور أحمد مختار عمر[٣]، والدكتور سلمان العاني[٤]، والدكتورة مي الجبوري[٥].

أما الدكتور سمير استيتية، فقد نظر إلى الإمالة نظرة صوتية معاصرة؛ بقوله: «هي في مفهومنا الصوتي المعاصر حركة واقعة بين أعلى حركة وأدنى حركة (سواء أكانت الحركة أمامية، أم خلفية)، فأعلى حركة أمامية هي الكسرة (والكسرة الطويلة، وهي ياء المدّ)، وأدنى حركة أمامية، هي الفتحة المرققة (والفتحة الطويلة، وهي الألف). وأي حركة واقعة بين الكسرة، والفتحة المرققة، أو بين ياء المدّ والألف المرققة هي حركة ممالة»[٦].

(١) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية (ص:٥-٥٦).
(٢) مصلوح، سعد، دراسة السمع والكلام (ص:٢٠٩-٢١٠)
(٣) عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي (ص:٣٢٩).
(٤) العاني، سلمان حسن، التشكيل الصوتي في اللغة العربية (ص:٣٩).
(٥) الجبوري، مي فاضل، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث (ص:١١٨).
(٦) استيتية، سمير، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي (ص:١٠٧-١٠٨).

وقد شرح ذلك بالشكل الآتي[١]:-

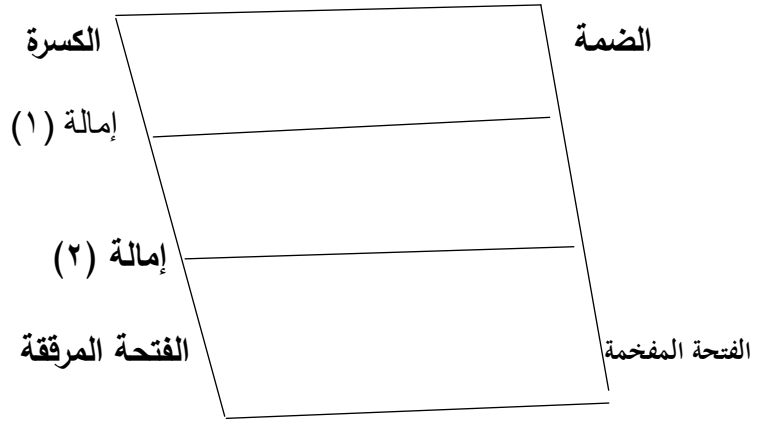

ومن خلال الشكل السابق، يتبين أن الإمالة ليست محصورة في الفتحة والألف، وإنما تكون كذلك في الحركتين الفتحة والضمة، وبين الألف والواو، فتأخذ الألف حينئذ صفة التفخيم، وهي التي أشار إليها ابن جني بقوله: «وأما ألف التفخيم، فهي التي تجدها بين الألف وبين الواو، نحو قولهم: "سلام عليك"، و"قام زيد"، وعلى هذا كتبوا: "الصلوة، والزكوة، والحيوة" بالواو؛ لأن الألف مالت نحو الواو»[٢]، وهذا ما حدا بعبد الجواد الطيب أن يعرف الإمالة بقوله: «هي الاتجاه بصوت اللين، طويلًا كان أم قصيرًا، إلى وضعٍ يكون نطقه فيه شيئًا وسطًا، بين صوتين مختلفين من أصوات اللين»[٣]، فلم يقصرها على الألف، وأختها الفتحة. ولكن علماء العربية والقراءات قصروا جل دراستهم لإمالة الفتحة بتقريبها من الكسرة، وإمالة الألف بتقريبها من الياء؛ لارتباطها بأداء القرآن الكريم، أما غيرها

(١) استيتية، سمير، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي (ص:١٠٨).
(٢) ابن جني، سر صناعة الإعراب (٦٤/١).
(٣) الطيب، عبد الجواد، من لغات العرب لغة هذيل، منشورات جامعة الفاتح (د.ت)، (ص:٦٩).

من مظاهر الإمالة فلم يحظ بكثير اهتمام إلا شذرات هنا وهناك؛ ولهذا كان تعريفهم لا يخرج عن هذا النوع[١].

هذا، وقد قسم علماء العربية والقراءات الإمالة قسمين: إمالة صغرى، وإمالة كبرى، «فالكبرى متناهية في الانحراف، والصغرى متوسطة بين اللفظين، أي: بين لفظ الفتح، ولفظ الإمالة المحضة»[٢] فالصغرى تذهب إلى الفتح أكثر، والكبرى تذهب إلى الكسر ضعف الصغرى.

والشكل الآتي[٣] يزيد الفرق بينهما وضوحًا:-

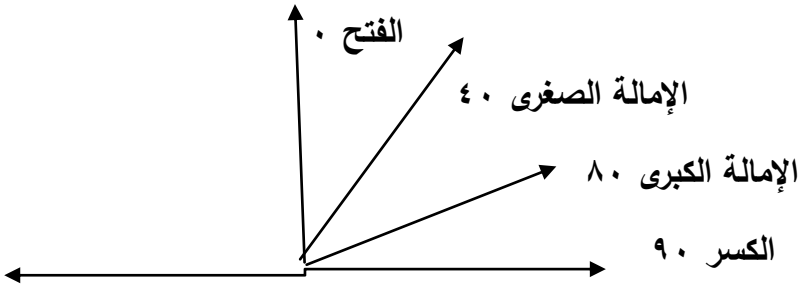

يظهر من الشكل السابق أن الإمالة الصغرى تنتقل فيها الألف نحو الياء، أو الفتحة نحو الكسرة، بمقدار نصف انتقالها في الإمالة لكبرى، فإذا كانت الإمالة الكبرى مقدرة ب٨٠ درجة، فالصغرى تكون ٤٠ درجة[٤]، وتوصف الإمالة الكبرى بأنها حركة أمامية، يرتفع مقدم اللسان تجاه مقدم الحنك عند النطق بها، أما الإمالة الصغرى فتوصف بأنها حركة أمامية كالسابقة، نصف متسعة، يقع اللسان

(١) السابق؛ واستيتية، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي (ص:١٠٨).
(٢) ابن القاصح، سراج القارئ (ص:١٠٣).
(٣) سالم، محيي الدين، علل القراءات القرآنية، مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٩م، (ص:٢٨٩).
(٤) السابق.

عند النطق بها أوطأ عن المكان الذي يرتفع إليه للياء المدية[١]. أما إتقان أداء القراءة بالإمالة، فمرده المشافهة والمران.

وثمة مصطلحات أخرى للإمالة بنوعيها، فالإمالة الكبرى يقال لها: الإمالة المحضة، والإضجاع، والبطح، وأحيانًا الكسر. أما الصغرى فيطلق عليها: بين بين، والتقليل، والتلطيف[٢]. ولكن مصطلح "الإمالة" هو أكثرها ترددًا وتوزيعًا في حقله[٣].

(١) الجبوري، مي، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث (ص:١١٩).

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (٢/٣٠).

(٣) تردد المصطلح تكراره في المصدر الواحد، وأما توزيعه فتداوله في مصادر التخصص الأخرى. كلود، ماري، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، تر: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٢، (ص:٩١-٩٢).

ثانياً : الإمالة واللهجات

تعد الإمالة ظاهرة صوتية، ليس لها صورة مكتوبة؛ لذلك لا يمكن الوقوف عليها من خلال الشواهد المكتوبة، شعرًا أو نثرًا، وجل ما عند الباحثين من توصيف لها في الأداء، أو نسبتها إلى لهجة معينة، هو اعتماد على ما تفضل به علماء القراءات والتجويد القدماء، وبعض علماء النحو واللغة، الذين وقفوا على الظاهرة، فحددوا اللهجات الناطقة بها، مقرونة ببعض الشواهد(١).

فسيبويه ينسب الإمالة إلى تميم؛ إذ يقول: «فأما ما كان آخره راء، فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز، كما اتفقوا في "بَرَى"، والحجازية هي اللغة الأولى القُدمى»(٢)، قال السيرافي (٣٦٨هـ): «وذلك أن بني تميم يختارون الإمالة»(٣)، كما أن بني تميم من لغتهم تحقيق الهمزة، وأهل الحجاز يخففونها، لكنهم وافقوهم في تخفيف الهمزة في كلمة "بَرَى"(٤). فيؤخذ من كلام سيبويه السابق، وشرح السيرافي له، أنَّ الإمالة مشهورة عند بني تميم، وأنها قليلة عند الحجازيين. وأما نسبة الإمالة إلى بني تميم، فهي من باب التغليب؛ فقد أشار الأشموني إلى أن أهل الحجاز يُروى عنهم إمالة نحو "خاف"، و"طاب"؛ وفاقًا لبني تميم(٥)، ويؤكد السيوطي ذلك؛ بقوله: «العرب مختلفون في ذلك، فمنهم من أمال وهم: تميم، وأسد، وقيس، ويمامة أهل نجد، ومنهم من لم يُمل إلا في مواضع

(١) شلبي، عبد الفتاح، الإمالة في القراءات واللهجات العربية (ص:١٠٩).
(٢) سيبويه، الكتاب (٢٧٨/٣).
(٣) السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه (٤٤/٤).
(٤) السابق.
(٥) الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (ت:٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٨م، (٢٧/٤).

قليلة وهم أهل الحجاز»[١]، إذن الإمالة عُرفت كثيرًا في تميم، وأسد، وقيس، ويمامة أهل نجد، وتعرف قليلًا عند أهل الحجاز، وهذا يؤكد أنها نسبة تغليبية وليست حصرية، وهو ما ذهب إليه ابن يعيش[٢]، وأبو حيان[٣] (٧٤٥هـ)، والحملاوي[٤](١٣٥١هـ). وأما السيرافي فقد بيَّن علة تبعية بني تميم للحجازيين في عدم إمالة بعض المواضع؛ بقوله: «بني تميم تركوا لغتهم في قولهم هذه "حَضَار" و "سَفَار"، وتبعوا لغة أهل الحجاز؛ بسبب الراء، وذلك أن بني تميم يختارون الإمالة، وإذا ضموا الراء ثقلت عليهم الإمالة ...فلذلك اختاروا لغة أهل الحجاز»[٥]. ويُفهم من كلام السيرافي أن الإمالة اختيارية عند بني تميم، فمتى تهيأت أسبابها أمالوا، ومتى ثقلت عليهم لم يميلوا، أسوة بالحجازيين. وهذا ما جعل كثيرًا من النحاة يحكمون عليها بالجواز؛ انسجامًا مع الواقع الاستعمالي لها بين قبائل العرب، يقول السيوطي: « الإمالة جائزة لا واجبة؛ بالنظر إلى لسان العرب؛ لأن العرب مختلفون في ذلك»[٦]، وهو ما يخالفه بعض الدارسين المحدثين؛ إذ ليس من المقبول علميًا أن القبائل التي طبعها الإمالة لهم حرية أن يُميلوا أو لا يُميلون حسب الأهواء، وإنما الأمر أن الإمالة عادة نطقية متوارثة من الصعب على اللسان التحول إلى

(١) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٤١٤/٣).
(٢) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل (١٨٨/٥).
(٣) أبو حيان، محمد بن يوسف (ت:٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م، (٥١٨/٢).
(٤) الحملاوي، أحمد بن محمد (ت: ١٣٥١هـ)، شذا العرف في فن الصرف، تح: نصر الله عبد الرحمن، مكتبة الرشد، الرياض (د.ت)، (ص:١٤٩).
(٥) السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه (٤٤/٤).
(٦) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٤١٤/٣).

الفتح، والعكس صحيح، وهذا الرأي ينتصر له إبراهيم أنيس[١]، ويوافقه عليه عبد الفتاح شلبي[٢]، وحكمهم هذا يحتاج إلى مزيد نظر؛ إذ القدماء قد حكموا عليها بالجواز؛ لأن الظاهرة وجدوها شائعة بين القبائل كثرت أم قلت، ولم تنحصر انحصارًا في بيئة بعينها، إضافة إلى ذلك شيوع الإمالة في القراءات القرآنية – بغض النظر عن كثرتها أو قلتها– فقد أشار اليشكري (٤٦٥هـ) إلى أنه «ما من أحد من القراء، إلا ورويت عنه الإمالة قلَّت أو كثرت»[٣]، وهذا ما جعلهم يحكمون عليها بالجواز وليس بالوجوب.

وقد ربط الدكتور إبراهيم أنيس بين التوزع القبلي وظاهرة الإمالة، فالبيئة العراقية سكنتها قبائل تميم، وأسد، وطي، وهم الذين شاعت عندهم الإمالة، فلا غرابة أن تشيع الظاهرة بين قراء الكوفة: حمزة، والكسائي، الذي أكثر القراءة بها، ولا سيما أن القارِئَينِ من الموالي، وهما حريصان على تمثل لهجة القبائل التي احتوتهما[٤].

لكن التعليل السابق غير مطرد، فالقراءات القرآنية لها شأن آخر؛ إذ هي سنة متبعة متصلة بسند متواتر إلى الرسول صلى الله عليه وسلَّم؛ ولهذا فقد ظهر من البيئة العراقية من لم تشع الإمالة في قراءته، وهو أبو عمرو بن العلاء قارئ البصرة، الذي له مواضع للإمالة نصت عليها كتب القراءات، ومواضع أخرى يخالف

(١) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية (ص:٦٠).
(٢) شلبي، عبد الفتاح، الإمالة في القراءات واللهجات العربية (ص:١٣٨).
(٣) اليشكري، يوسف بن علي (ت: ٤٦٥هـ)، الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، تح: جمال الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧م، (ص:٣١٠).
(٤) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية (ص:٥٣–٥٤).

فيها حمزة والكسائي، حيث أمالاها ولم يملها[١]، وقد حاول إبراهيم أنيس تعليل هذه المفارقة بعلتين[٢]:

- أن أبا عمرو كان من قبيلة تميم، ولهجتهم سليقة عنده، فلم تثر إعجابه، فالتمس نماذجه من البيئة الحجازية؛ فقرأ على ابن كثير القارئ المكي؛ فخالف الشائع في البصرة من النطق بالإمالة.

- الصراع العلمي الذي كان معروفًا بين الكوفة والبصرة.

والتعليل فيه نظر، فالتساؤل في علة خروج أبي عمرو عن قراء الكوفة لا يحتاج لكذا تأويلات؛ إذ القراءة كما يعرفها علماء القراءات والتجويد بأنها سنة متبعة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وبما أن أبا عمرو قرأ على ابن كثير القارئ المكي، كما قرأ على قراء الكوفة؛ فهو يتبع مشايخه في الكوفة، والحجاز، وإلا فإن ثمة تساؤلًا آخر يطرح نفسه وهو: ما علة رواية حفص عن عاصم الكوفي وهو من المقلين جدًا في القراءة بالإمالة ؟.

(١) الداني، أبو عمرو (ت:٤٤٤هـ)، التيسير في القراءات السبع، تح: حاتم الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، الإمارات، ٢٠٠٨م، (ص:١٧٨).

(٢) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية (ص:٥٥).

ثالثاً: الإمالة بين الأصالة والفرعية.

أشار القيسي إلى أن الأصل في الكلام الفتح، والإمالة فرع عنه تأتي لعلة؛ بقوله: «اعلم أن أصل الكلام كله الفتح، والإمالة تدخل في بعضه، في بعض اللغات لعلة، والدليل على ذلك: أن جميع الكلام الفتح فيه جائز سائغ، وليست الإمالة داخلة إلا في بعضه، في بعض اللغات لعلة، فالأصل ما عمَّ وهو الفتح»[١]، يظهر من كلام القيسي أدلته التي حكم بها على أصالة الفتح، وهي:

- الفتح أعمُّ، وأكثر من الإمالة في الكلام.
- جواز فتح الممال، ولا يجوز إمالة المفتوح.
- الإمالة خاصة في بعض اللغات، أي: اللهجات.
- الإمالة تحتاج لسبب، والفتح لا يحتاج لسبب.

قبل الشروع في بيان الأصل والفرع في هذه الظاهرة، يجدر الوقوف على المصطلح المقابل للإمالة وهو "الفتح". عرَّفه ابن الجزري؛ بقوله: «الفتح هنا عبارة عن فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألف أظهر، ويقال له أيضًا التفخيم، وربما قيل له النصب»[٢]، فقد بين أن الفتح هنا هو فتح الفم، وربما سمي بالنصب، أو التفخيم، أما النصب فقد استعمله سيبويه للدلالة على الفتح بقوله: «واعلم أنه ليس كل من أمال الألفات، وافق غيره من العرب ممن يميل، ولكنه قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه، فينصب بعض ما يميل صاحبه ويميل بعض ما ينصب صاحبه»[٣]، فقد استعمل "النصب" في مقابل الإمالة، والفتح والنصب

(١) القيسي، مكي، الكشف عن وجوه القراءات (١٦٨/١).
(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (٢٩/٢).
(٣) سيبويه، الكتاب (١٢٥/٤).

متداخلان؛ إذ الفتح علامة البناء في النحو، والنصب علامة الإعراب[١]، أما التفخيم: فهي الألف التي تُمال نحو الواو؛ مبالغة في الفتح، مثل: "الصلاة"، و"الزكاة"، وهذه اللغة لا تستعمل في القرآن[٢]، وعرَّفه ابن القاصح بقوله: « أي فتح الصوت لا الحرف، والفتح هنا ضد الإمالة»[٣]، من كل ذلك يتبين أن الذي يقابل الإمالة يُسمى "الفتح" أو "النصب" على الغالب. أما هيئة "الفتح" فقد بينه ابن الجزري في موضع آخر؛ بقوله: «وأما الفتح فهو عبارة عن: النطق بالألف مركبة على فتحة خالصة غير ممالة، وحدُّهُ أن يؤتى به على مقدار انفتاح الفم، مثاله (قال) تركب صوت الألف على فتحة القاف، وهي فتحة خالصة، لا حظ للكسر فيها»[٤].

وعودًا إلى بدء، فقد وافق القيسي في كون الفتح أصلًا والإمالة فرعًا أكثر النحويين، وعلماء القراءات والتجويد؛ إذ أشار سيبويه إلى ذلك؛ بقوله: «والأصل في فاعل أن تنصب الألف، ولكنها تمال لما ذكرت لك من العلة. ألا تراها لا تمال في "تابل". فلما كان ذلك الأصل تركوها على حالها في الرفع والنصب»[٥] فالأصل النصب، والإمالة لعلة صوتية، والرأي نفسه عند ابن يعيش، لكنه أضاف بعدًا تعليليًا؛ إذ يقول: «والتفخيم هو الأصل، والإمالة طارئة، والذي يدل أن التفخيم هو الأصل: أنه يجوز تفخيم كل مُمال، ولا يجوز إمالة كل مفخم، وأيضًا فإن التفخيم لا

(١) سالم، محيي الدين، علل القراءات القرآنية (ص:٢٩١).
(٢) الداني، أبو عمرو، التحديد في الإتقان والتجويد (ص:١٠٢).
(٣) ابن القاصح، سراج القارئ، (ص:١٠٢).
(٤) ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد (ص:٥٧).
(٥) سيبويه، الكتاب (١٣٨/٤).

يحتاج إلى سبب، والإمالة تحتاج إلى سبب»[١]، وتعليله لأصلية الفتح متفق وتعليل القيسي، والرأي نفسه عند الحملاوي الذي يرى أن «عدم الإمالة هو الأَصل»[٢]، وعدم الإمالة معروف أنه الفتح.

وكذا الرأي عند علماء القراءات، إلا أن ابن الجزري عرض فيها قولين:

الأول: أن الفتح والإمالة كل منهما أصل قائم بذاته، وعلة ذلك أن كلًا منهما له أسبابه، فكما أن للإمالة أسبابًا توجبها، كذلك للفتح أسباب توجبه لا تصلح فيه الإمالة، ووجود السبب ينفي الأصالة والفرعية[٣].

الثاني: «إن الفتح هو الأصل، وإن الإمالة فرع بدليل أن الإمالة لا تكون إلا عند وجود سبب من الأسباب، فإن فقد سبب منها لزم الفتح، وإن وجد شيء منها جاز الفتح والإمالة، فما من كلمة تمال إلا وفي العرب من يفتحها ولا يقال: كل كلمة تفتح ففي العرب من يميلها. قالوا: فاستدللنا باطراد الفتح»[٤] ومن خلال استدلاله يظهر ميوله إلى أصالة الفتح وفرعية الإمالة. والرأي نفسه عند ابن خالويه[٥] (٣٧٠هـ)، والسَّماتي (٥٦١هـ) الذي يرى أصلية الفتح ولا يجوز العدول عنه إلا برواية[٦]، والسخاوي (٦٤٣هـ) الذي انتصر لرأيه وحشد له الأدلة[٧].

(١) ابن يعيش، شرح المفصل (١٨٨/٥).
(٢) الحملاوي، أحمد بن محمد، شذا العرف في فن الصرف (ص:١٥١).
(٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (٣٢/٢).
(٤) السابق.
(٥) ابن خالويه، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع (ص:٢٦٩).
(٦) السماتي، ابن الطحَّان، الإنباء في أصول الأداء (ص:٤٤).
(٧) السخاوي، علي بن محمد، جمال القراء وكمال الإقراء (ص: ٥٩٩- ٦٠٠).

أما المحدثون فكانت لهم آراؤهم الخاصة، فمنهم من نظر إليها نظرة تطورية؛ إذ الفتح لغة الحضارة، والإمالة هي لغة البداوة، التي تعد طورًا سابقًا على الفتح، فالإمالة شائعة في القبائل البدوية، التي هي أكثر محافظة على الإرث القديم، وأكثر مقاومة للتطور السريع، فبقيت تلك القبائل عندها ظاهرة الإمالة، في حين لحق التطور القبائل الحضرية إلى الفتح(١). ويفهم من هذا الرأي أن الإمالة سابقة الفتح، وهو تطور لاحق لها؛ انسجامًا مع تطور البيئة الحضرية.

أما محمد محيسن، فيرى أن كلًا من الفتح والإمالة أصل قائم بذاته؛ إذ كل منهما كان ينطق به قبائل عربية، بعضها في غرب الجزيرة العربية، والبعض الآخر في شرقها، فهما بذلك عادتان نطقيتان في بيئتين مختلفتين(٢).

أما الدكتور محيي الدين سالم، فيرجح ما ذهب إليه جمهور القدماء، بقوله: «ونحن نميل إلى القول بأصلية الفتح، وأسبقيته على الإمالة»٣، متأثرًا بأدلتهم النابعة من واقع الاستعمال.

وعند تأمل أدلة القدماء، والواقع الاستعمالي للظاهرة، التي شاعت كثيرًا في قبائل تميم، وقليلًا في قبائل الحجاز، يُرجح القول بأصالة الفتح وفرعية الإمالة، ويضعف الرأي القائل أن كلًا منهما أصل قائم بذاته؛ إذ الظاهرة شائعة بين قبائل العرب، وإن اشتهرت بها القبائل البدوية.

(١) الطيب، عبد الجواد، من لغات العرب لهجة هذيل (ص:٧٤).
(٢) محيسن، محمد سالم، المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية (ص:٩٥).
(٣) سالم، محيي الدين، علل القراءات القرآنية (ص:٢٩٢).

رابعاً: علل الإمالة، وبعد الاقتصاد في الجهد العضلي.

ارتبطت أسباب الإمالة وعللها عند القيسي، بمطلب التخفيف، فهو يوجه الإمالة عند من أمال بالتخفيف وبالتناسب الصوتي، ويوجه الفتح بأنه أتى على الأصل، والأصل لا يحتاج لسبب، كما سيتضح لا حقًا.

أجمل القيسي علل الإمالة في ثلاث بقوله: «اعلم أن العلل التي توجب الإمالة ثلاث، وهي: الكسرة، وما أُميل ليدلَّ على أصله، والإمالة للإمالة»[١]، وهي عند ابن يعيش ستة أسباب[٢]، وأبو حيان يجعلها ثمانية أسباب[٣]، هذا عند النحاة، أما علماء القراءات، فابن القاصح (٨٠١هـ) مثلًا يجعلها ثمانية أسباب[٤]، وقد أوصلها ابن الجزري إلى اثني عشر سببًا عند تفصيلها[٥].

وعند النظر في تلك العلل نجد بعضها عللًا لفظية، بسبب الكسرة أو أختها الياء، وبعضها عللًا معنوية، وهي التي تُدل على الأصل[٦]، والعلل اللفظية، هي التي يبرز فيها البعد الاقتصادي أكثر من العلل المعنوية.

(١) القيسي، مكي، الكشف عن وجوه القراءات (١/١٧٠).
(٢) ابن يعيش، شرح المفصل (٥/١٨٩).
(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب (٢/٥١٨-٥٣٥).
(٤) ابن القاصح، سراج القارئ (ص:١٠٣).
(٥) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (٢/٣٢).
(٦) المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم، (ت:٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م، (٣/١٤٩١).

العلة الأولى: ما أميل لكسرة:

من ذلك الكسرة التي تقع بعد الألف على راء، وكانت الكسرة حركة إعراب في مثل قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ (البقرة:١٦٤)، بإمالة ألف "النهار"، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ (البقرة:٣٩)، بإمالة ألف "النار"، وقد احتج القيسي لإمالة هذا الموضع بقوله: «لمَّا وقعت الكسرة بعد الألف، قرَّب الألف نحو الياء... ليعمل اللسان عملًا واحدًا متسفلًا، فذلك أخف من أن يعمل متصعدًا بالفتحة والألف، ثم يهبط متسفلًا بكسرة الراء...وعلة من فتح أنه أتى به على الأصل ولم يستثقل التسفل بعد التصعد، وإنما الذي يثقل في اللفظ هو مثل التصعد بعد التسفل»[(١)]، والبعد الاقتصادي حاضر في توجيه الإمالة، فهي سبب في أن يعمل اللسان عملًا واحدًا بحركة الكسر، تأثرًا بكسر الراء. أما القراءة بالفتح فقد أتت على الأصل وهذا الأصل لم يتعارض كذلك مع مطلب التخفيف، فالنزول من الأعلى للأسفل في النطق، لا يمثل ثقلًا كبيرًا على القارئ، بخلاف الصعود من الأسفل للأعلى، فهو ثقيل؛ للمجهود العضلي الذي يتطلبه.

هذا إذا كانت الكسرة حركة إعراب، أما إذا كانت حركة بناء في مثل قوله تعالى: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ﴾ (آل عمران:٥٢)، وقوله تعالى: ﴿جَبَّارِينَ﴾ (المائدة:٢٢)، فإن الإمالة فيهما تقوى؛ لأن كسرة البناء أقوى من كسرة الإعراب؛ بسبب لزومها، وعلة التخفيف فيها ماثلة؛ إذ الإمالة سبب في أن يعمل اللسان عملًا واحدًا كذلك[(٢)].

(١) القيسي، مكي، الكشف عن وجوه القراءات (١/١٧٠-١٧١).

(٢) القيسي، مكي، الكشف عن وجوه القراءات (١/١٧١).

وغاية الإمالة، أن يعمل اللسان عملًا واحدًا، هي رأي أكثر النحاة القدماء، وعلماء القراءات، فقد قال سيبويه معللًا إمالة الألف: «إجناح الألف أخف عليهم، يعني: الإمالة، ليكون العمل من وجه واحد»[١]، والعمل الواحد هو عمل الكسر، وابن جني يؤكد ذلك بقوله: «ألست تعلم أن الإمالة إنما وقعت في الكلام؛ ليتقارب الصوتان»[٢]، حيث حصرها في قيمتها الصوتية التي هي التقريب، ومثله ابن يعيش؛ إذ يقول: «والغرض من الإمالة تقريب الأصوات بعضها من بعض؛ لضرب من التشاكل»[٣]، والتشاكل يريد به مشاكلة الألف للكسرة بعدها أو قبلها.

ويقول في موضع آخر: «في الإمالة قربوا الألف من الياء؛ لأن الألف تطلب من الفم أعلاه، والكسرة تطلب أسفله وأدناه، فتنافرا. ولما تنافرا، أُجنحت الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء، فصار الصوت بين بين، فاعتدل الأمر بينهما، وزال الاستثقال الحاصل بالتنافر » [٤]، فثمة تنافر بين الفتح والكسر، وبالإمالة يزول التنافر، وتنسجم الأصوات ؛ فيكون الاقتصاد في الجهد العضلي.

وثمة نظر في كلام ابن يعيش السابق، إذ يرى الدكتور سمير استيتية أن علم الأصوات الحديث أثبت أن واقع النطق بالألف يطلب من الفم أسفله، وليس أعلاه، والكسرة تطلب من الفم أعلاه وليس أسفله، فالفتحة صوت سفلي، والكسرة صوت علوي على خلاف رأي ابن يعيش[٥]، ومن المحدثين من أقر رأي ابن يعيش، وتبناه، وهو الدكتور أحمد علم الدين[١].

---

(١) سيبويه: الكتاب (٢٧٨/٣).

(٢) ابن جني، سر صناعة الإعراب (٤٣١/٢).

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل (١٨٨/٥).

(٤) السابق (١٨٩/٥).

(٥) استيتية، سمير، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب، البلقاء للبحوث

أما آراء المحدثين في الغرض من الإمالة، فتتفق مع ما ذهب إليه القدماء؛ إذ إشاعة الانسجام بين الأصوات؛ بمشاكلة نطقها هو غرض جوهري من الإمالة، فالإمالة ما هي إلا نوع من المماثلة، يهدف إلى جمع حركات النطق في مستوى متقارب؛ جنوحًا به إلى الاقتصاد في الجهد العضلي[٢]، فلو أمعنا النظر فيما سبق من آيات كريمة لاتضح الجانب الاقتصادي في الجهد العضلي، الناتج من انسجام الأصوات بالإمالة، فاللسان يتسفل عند نطق الفتح، ثم يرتفع لنطق الكسر وفي ذلك مشقة[٣]، وبالإمالة يتقارب وضع اللسان، وينسجم الصوتان؛ فيقل الجهد العضلي.

والدراسات، م٤، ع١، ١٩٩٦م، (ص:٤٢).

(١) الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث (ص:٢٧٦-٢٧٧).

(٢) الطيبي، أحمد، الاقتصاد المورفونولوجي (ص:٨٦).

(٣) الجبوري، مي، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث (ص:١٢٨).

العلة الثانية: ما أميل لتدل إمالته على أصله:

وفيها يقول القيسي: «على هذه العلة تجري أكثر الإمالات، وذلك أن تكون الألف أصلها الياء، أو تكون زائدة رابعة وأكثر، فيكون حكمها حكم ما أصله الياء، أو تكون الألف للتأنيث، فتجب الإمالة لتدل على أصل الألف، أو على أن الألف في حكم ما أصله الياء، وذلك باب واسع»[١]، وإيضاحًا لما تفضل به القيسي، فإنه يجعل ضمن هذه العلة ثلاثة أسباب:

١. إذا كانت الألف أصلها الياء.
٢. إذا كانت الألف زائدة بأن تكون رابعة فأكثر، فيكون حكمها حكم ما أصله الياء.
٣. أن تكون الألف للتأنيث.

وقد ضرب القيسي لكل نوع أمثلته، فما أصله الياء مثل إمالة حمزة، والكسائي لقوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ﴾ (النحل:١)، وقوله تعالى: ﴿وَتَعَـٰلَىٰ﴾ (يونس:١٨)، فهذا في الأفعال، وتكون في الأسماء، مثل قوله تعالى: ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ (البقرة:١٢٠)، ﴿ٱلْهَوَىٰ﴾ (النساء:١٣٥)، ويأتي في هذا ما أصل ألفه الواو، ثم ترجع إلى الياء في الرباعي كقوله تعالى: ﴿تَزَكَّىٰ﴾ (طه:٧٦)، ﴿يَرْضَىٰ﴾ (النساء:١٠٨)، فهذا كله يميله حمزة والكسائي ليُدلا على أن الألف قد صارت في حكم ما أصله الياء[٢].

أما الألف الزائدة التي تجري على حكم الأصلية، فقد أمالها حمزة، والكسائي، مثل قوله تعالى: ﴿كُسَالَىٰ﴾ (النساء:١٤٢)، وقوله تعالى: ﴿يَتَـٰمَى﴾ (النساء:١٢٧)[٣]، وأما الذي ألفه للتأنيث فتمال؛ لأن التأنيث به الكسر والياء[١].

---

(١) القيسي، مكي، الكشف عن وجوه القراءات (١/١٧٧).
(٢) السابق.
(٣) القيسي، مكي، الكشف عن وجوه القراءات (١/١٧٨).

أما علة الإمالة في كل ما سبق، فقد صرَّح القيسي بها بقوله: «وعلة إمالته؛ لتقرب الألف من أصلها، أو حكمها»[٢]، ومعرفة الأصل، أو أن يكون حكمه كحكم الأصل، علة تتفق مع تعليل ابن الجزري؛ إذ يقول: «الغرض من الإمالة حاصل بها، وهو الإعلام بأن أصل الألف الياء، أو التنبيه على انقلابها إلى الياء، في موضع»٣، والتعليلان يتقاربان.

وثمة تساؤل في هذه العلة، وهو: إذا كان النطق بالإمالة ظاهرة لهجية سبقت التقعيد بزمن كثير، وظهرت ماثلة في القراءات القرآنية، منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلَّم، فهل كان الناطق بها يستحضر أصل الألف، أو أن قارئ القرآن في ذهنه ذلك؟ إذن فالتفسير يحتاج إلى مزيد نظر.

وقد حاولت الدكتورة مي الجبوري تفسير هذا النوع تفسيرًا صوتيًا ؛ إذ لوحظ أن أكثر الكلمات التي وردت فيها الإمالة تحت علة الدلالة على الأصل، ألفاتها تقع في نهاية المقطع، والمقطع ينتهي بأن يخفت ضغط الهواء، ويستلقي اللسان في قاع الفم؛ للانقطاع عن الكلام والاسترخاء، ويكون بذلك الانتقال إلى إنتاج الصوت الثاني ومواصلة الكلام صعبًا، أما في حالة الإمالة فيرتفع مقدم اللسان إلى الأعلى قليلًا، وتنفرج الشفتان أكثر؛ فيكون الجهاز الصوتي أكثر استعدادًا لإنتاج صوت آخر، فالذي يبتغي الإسراع في كلامه يفضل وضع الإمالة، فهو يساعد على تعجيل إنتاج الأصوات، وقد مرَّ أن الإمالة تكثر في القبائل البدوية: تميم، وقيس، وأسد، وهم المسرعون في كلامهم، كما أنه ينسجم والقراءة بالحدر لما توفره الإمالة

(١) السابق.

(٢) السابق (١٧٩/١).

(٣) ابن الجزري، النشر (٣٠/٢).

من دعم للجهاز الصوتي وتيسير السرعة[١]. وهذا التعليل ينسجم ورح اللغة وقوانينها، إلا أنه غير مطرد مع البيئة دائمًا؛ فقبائل تميم البدوية، عُرفت عنهم الإمالة، كما عُرف عنهم تحقيق الهمز، فإذا كانت حياتهم تنسجم مع الإمالة؛ لسهولتها، فكيف تنسجم مع تحقيق الهمزة، وهو أثقل من التسهيل عند أهل اللغة؟ وجواب ذلك أن ثمة فرقًا بين الثقل والاستثقال، فليس كل ما يراه أهل اللغة ثقيلًا، هو مستثقل على ألسن الناطقين في تلك البيئة، وما يرونه خفيفًا في بيئة، فقد يكون ثقيلًا في بيئة أخرى، فالمسألة لا تعدو أن تكون عادات نطقية متوارثة، قد تنسجم مع البيئة، وقد لا تنسجم.

(١) الجبوري، مي، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، (ص:١٣٣-١٣٤).

العلة الثالثة: الإمالة للإمالة:

«وذلك نحو: ﴿رَءَا﴾ (الأنعام:٧٦)، و ﴿رَءَاهُ﴾ (النمل:٤٠)، و ﴿رَءَاكَ﴾ (الأنبياء:٣٦)، أُميلت الألف التي بعد الهمزة؛ لتقرب من أصلها وهو الياء، وأُميلت فتحة الهمزة؛ ليوصل بذلك إلى إمالة الألف، وأُميلت الراء؛ لإتيان حرفين ممالين بعدها، ومثله: ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ (الإسراء:٨٣)، في الموضعين[١]، إذا أُميلت النون»[٢]، وقد عدَّ سيبويه هذه العلة من أسباب الإمالة حين أشار إلى ذلك بقوله: «وقال ناس: رأيت عمادا؛ فأمالوا للإمالة، كما أمالوا للكسرة»[٣]، وقال في عبارة أخرى: «وتقول عمادا، تميل الألف الثانية؛ لإمالة الأولى» وهنا بين أن علة إمالة الألف الثانية في (عِمَادا) هي الإتباع لإمالة الألف الأولى، وقد سمَّى أبو حيان هذا النوع من الإمالة ب"مجاورة المُمال"[٤]، ومثله السيوطي الذي يجعل من نماذجه إمالة صاد ﴿وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾(البقرة: ٦٢) وتاء ﴿وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ (البقرة: ٨٣) وكاف ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ (النساء: ٤٣)؛ إذ أمالها بعض القراء لإمالة ما بعدها[٥]، ويعد السيوطي من هذا السبب الإمالة لمراعاة الفواصل، كالذي في قوله تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ (الضحى:١-٢)، وما بعده من رؤوس الآي[٦]، والإمالة للإمالة يسميها ابن يعيش "الإمالة للمشاكلة"، ويجعل من ذلك: قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾

(١) الموضع الثاني في (فصلت:٥١).
(٢) القيسي، مكي، الكشف عن وجوه القراءات (١٩١/١).
(٣) سيبويه، الكتاب (١٢٣/٤).
(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب (٥٣٥/٢).
(٥) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٤٢١/٣).
(٦) السابق.

(الشمس:١)، بإمالة "ضحاها" التي أصل ألفها الواو، وقد أُميلت لتشاكل: ﴿جَلَّهَا﴾ (الشمس٣)، و﴿يَغْشَهَا﴾ (الشمس:٤)، وكلاهما يُمال؛ لأن الألف فيهما من الياء[١].

والناظر في القيمة الصوتية لهذا النوع من الإمالة، يجد أن الانسجام الصوتي والتقريب بين الصوائت هو المطلب الأساس منها، وهذا الانسجام له أثر بارز في توفير الجهد العضلي للناطق، وذلك كما تقول الدكتورة مي الجبوري: «لكي لا يجمع القارئ في جهازه الصوتي بين عمليتين مختلفتين»[٢]، فالانتقال من الكسر إلى الفتح، أو العكس (سواء كانت الفتحة والكسرة طويلتين، أم قصيرتين) يطلب مجهودًا عضليًا أكبر، مما لو انسجمت تلك الأصوات مع بعضها[٣]، يقول الدكتور أحمد علم الدين: «ولا شك ان الانسجام الصوتي فيه اقتصاد للجهد العضلي، وهذا الاقتصاد يميل إليه الإنسان من غير تعمد...وما الإمالة إلا ضرب من الانسجام»[٤]، وهذا مما لا خلاف فيه بين القدماء والمحدثين، فالقدماء يعبرون عن ذلك بعلة خروج الكلام من مخرج واحد، يقول سيبويه نقلًا عن الخليل: ««زعم الخليل: أن إجناح الألف أخف عليهم، يعني: الإمالة، ليكون العمل من وجه واحد، فكرهوا ترك الخفة»[٥].

(١) ابن يعيش، شرح المفصل (٢٠٤/٥).
(٢) الجبوري، مي، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث (ص:١٣٦).
(٣) مطر، عبد العزيز، لهجة البدو في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية، دار المعارف، مصر، ١٩٨١م، (ص:٥٤).
(٤) الجندي، أحمد علم الدين، اللهجاتمر العربية في التراث (ص:٢٧٦).
(٥) سيبويه، الكتاب (٢٧٨/٣).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الإمالة يضعفه بعض النحاة، يقول ابن الحاجب (٦٤٦هـ): «هو سبب ضعيف، ولذلك لم يعتد به إلا بعض المُميلين»[١]، وجعلها السيوطي إمالة عارية من الأسباب حين قال: «وأميل بلا سبب للمجاورة، والفواصل»[٢]، فهم لم يعتدوا به سببًا وجيهًا من أسباب الإمالة، ربَّما لأنهم فهموا ضعف هذا النوع من قول سيبويه: «وقال ناس: رأيت عمادًا فأمالوا للإمالة»[٣]، فقوله: «قال ناس» قد يُفهم منه الضعف والقلة، وقد يُفهم منه عدم معرفة من يُميل. ولكن يبقى الأثر من القراءات القرآنية دالًا وشاهدًا على هذا النوع من الإمالات، كما أن مطلب الاقتصاد في الجهد واقع فيه ومتحقق، وهو مطلب تدعمه اللغة وتطلبه، فلا مسوغ لتضعيفه.

عند النظر والتأمل في أسباب الإمالة وعللها، عند القدماء –ومنهم القيسي– يُلمس بعض الاضطراب عندهم، وذلك للأسباب الآتية: –

- محاولة حصر وتحديد أسباب الإمالة وعللها متكلفة، فبعضهم يجعلها ثلاثة، وآخرون يحصرونها في ستة، ومنهم من يحدها في ثمانية، وأوصلها بعضهم إلى اثني عشر سببًا.

- عدم اطراد مقاييسهم في الإمالة، فكثيرًا ما خرج الاستعمال اللغوي عنها، ولا سيما في القراءات القرآنية، وهذا ما دفعهم إلى تضعيف رواية تلك القراءات، على الرغم من ثبوت سندها وقوته.

---

(١) ابن الحاجب، أبو عمرو بن عمر، (ت:٦٤٦هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، طبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م، (٢/٢٩٦).

(٢) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/٤٢١).

(٣) سيبويه، الكتاب (٤/١٢٣).

خامساً: موانع الإمالة.

يُراد بموانع الإمالة الأصوات الصامتة التي بمجاورتها الفتحة (طويلة أم قصيرة)، منعتها من الإمالة، وتكون هذه الموانع قبل الفتحة أو بعدها. وهي تعود في مجملها إلى عاملين هما: حروف الاستعلاء، والراء إذا كانت غير مكسورة[١]، مع تحقق السبب الرئيس للإمالة، ولكن وجود هذه الموانع منعت الإمالة لاستثقالها، وساغ الفتح بذلك.

وقد وُفق القدماء في جهدهم لتحديد موانع الإمالة؛ إذ انطلقوا من علة صوتية بحتة، فقد توصلوا بالاستقراء إلى أن ثمة صعوبة نطقية في إجراء الإمالة؛ بوجود تلك الموانع، وقد أشاد بجهدهم في ضبط موانع الإمالة جان كانتينو[٢]، تابعه في ذلك الدكتور فوزي الشايب؛ إذ يقول في رأي القدماء: «فإنهم قد وُفقوا إلى حد بعيد في ضبطهم لموانع الإمالة؛ فقد وقفوا على الأساس الصوتي الحديث، الذي منعت مجموعة هذه الأصوات الإمالة من أجله»[٣]، إذ تفسيرهم قائم على البعد الصوتي الاقتصادي.

وقد ذكر القيسي علتين تمنعان الإمالة[٤]، هما:

١-أصوات الاستعلاء، ومعها الحاء، والعين.

٢-الراء إذا لم تكن مكسورة.

---

(١) الأشموني، علي بن محمد (ت:٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، (٢٩/٤).

(٢) كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية (ص:٥٩).

(٣) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية (ص:٢١٢).

(٤) القيسي، مكي، الكشف عن وجوه القراءات (٢٠٤/١-٢٠٥).

أما حروف الاستعلاء فهي سبعة: (الغين، والخاء، والقاف، والطاء، والظاء، والصاد، والضاد)[١]، وهي نفسها عند سيبويه[٢]، والمبرد[٣]، وابن السراج[٤](٣١٦هـ)، والعكبري[٥](٦١٦هـ)، وتمنع هذه الأحرف الإمالة إذا كانت قبل الألف مثل: (قاعد، وخامد)، أو بعدها، مثل (ناقد، عاطس)، أو بعد الألف بحرف، مثل (نابغ، ونافق)، أو بحرفين، مثل (مناشيط، معاليق)[٦]، وقد نفى سيبويه إمالة إمالة الألف في مثل هذه المواضع، قائلًا: «ولا نعلم أحدًا يميل هذه الألف، إلا من لا يُؤخذ بلغته»[٧] تشديدًا منه على وجوب فتح الألف، مع حروف الاستعلاء.

وعلة منع الإمالة مع هذه الحروف، علة صوتية، أساسها الثقل الحاصل بالإمالة مع هذه الحروف؛ إذ إن حروف الاستعلاء تقتضي أن يكون اللسان مستعليًا عند النطق بالألف معها، وإمالة الألف تقتضي أن يُنحى بها نحو الكسر، والكسر ضد حالها، وهذا تعليل القيسي[٨]، وهو متفق مع تعليل سيبويه الذي يرى أن فتح الألف مع هذه الحروف يُسهم في أن يخرج الكلام من مخرج واحد، وهو أخف على الناطق[٩]، والرأي نفسه عند ابن يعيش سوى أن تحليله كان أكثر تفصيلًا؛ إذ يقول معللًا: « لأن الصوت يستعلي عند النطق بها إلى أعلى الحنك،

(١) القيسي، مكي، الكشف عن وجوه القراءات (٢٠٤/١-٢٠٥).
(٢) سيبويه، الكتاب (١٢٨/٤).
(٣) المبرد، المقتضب (٤٦/٣).
(٤) ابن السراج، الأصول في النحو (١٦٣/٣).
(٥) العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب (٤٥٤/٢).
(٦) سيبويه، الكتاب (١٢٨/٤-١٢٩).
(٧) السابق (١٢٩/٤).
(٨) القيسي، مكي، الكشف عن وجوه القراءات (٢٠٥/١).
(٩) سيبويه، الكتاب (١٢٩/٤).

والإمالة تسفل، وكان بينهما تناف. وهي، مع ذلك، إذا كانت بعد الألف، كانت أدعى لمنع الإمالة منها إذا كانت قبله؛ لأنها إذا كانت بعد الألف، كنت متصعدًا بالمستعلي بعد الانحدار بالإمالة. وإذا كانت قبله، كنت منحدرًا بعد التصعد بالحرف. والانحدار أخف عليهم من التصعد»[(١)]، فالمنع يكون أقوى إذا وقعت تلك الحروف بعد الألف؛ ذلك أن اللسان ينتقل من الأسفل للأعلى وفي ذلك مشقة أكبر، بخلاف أن لو كانت تلك الحروف قبل الألف؛ إذ ينتقل اللسان من الصعود إلى الانحدار، وفي ذلك مشقة قليلة وجهد أقل.

وثمة رأي للدكتور سمير استيتية، يرى فيه أن علم الأصوات الحديث أثبت أن وضع اللسان عند نطق الفتحة وأختها الألف يكون إلى الأسفل، وأن وضعها عند الإمالة نحو الكسر، يكون مستعليًا[(٢)].

وكلا التفسيرين القديم والحديث يثبتان صعوبة الإمالة مع وجود حروف الاستعلاء، بغض النظر عن اختلاف التفسير.

والأستراباذي أضاف إلى العلة السابقة، أن «أسباب الإمالة تقتضي خروج الفتحة عن حالها، وحروف الاستعلاء تقتضي بقاءها على أصلها، فترجح الأصل»[(٣)]، فترجح الفتح عنده لسببين: أولها: عدم انسجام إمالة الألف وهذه الحروف. وثانيها: الأصل الفتح؛ إذ هو الأولى عند عدم وجود علة قوية للإمالة.

فخلاصة آراء النحاة أن إذا كانت الإمالة ترمي إلى تجانس الأصوات وانسجامها، فإن عدم الإمالة بوجود هذه الحروف، هو انسجام صوتي كذلك،

(١) ابن يعيش، شرح المفصل (١٩٧/٥).

(٢) استيتية، سمير، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي (ص:١١٢).

(٣) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب (١٥/٣).

فاللسان يرتفع مع هذه الحروف، وهذا الارتفاع يتناسب والفتح، والإمالة تقتضي ميل اللسان إلى الكسر والانحدار، وهما متنافيان.

أما الحاء والعين، فقد علل القيسي منع الإمالة معهما؛ بأنهما صوتان حلقيان، «وحروف الحلق بعيدة من الكسر؛ لبعدها من الياء، قوية من الفتح؛ لقربها من الألف»[١]، فالفتح يناسبها ويخف معهما، والكسر يثقل معهما، وهذا ما يتفق مع رأي كثير من المحدثين، فالدكتور عبده الراجحي يرى أن «أصوات الحلق بعد صدورها من مخرجها الحلقي، تحتاج إلى اتساع في مجراها بالفم... ولهذا ناسبها من أصوات اللين أكثرها اتساعًا، وتلك هي الفتحة»[٢]. وقد شبه فوزي الشايب وضع الفم المفتوح عند النطق بالألف وحروف الحلق بوضع "مشبك الغسيل"؛ إذ الضغط على طرفه السفلي، يؤدي إلى انفتاح جزئه الأعلى، وهذا ما يحصل لجهاز النطق؛ فانقباض الحلق يتبعه اتساع في الفراغ الفموي، وهذا الاتساع يجعل الفتحة أنسب الحركات له[٣].

أما منع الإمالة مع الراء غير المكسورة، فقد بين علتها القيسي بقوله: «وكذلك اختيار القراء الفتح مع الراء، إذا انفتح ما قبلها، أو كان ساكنًا غير الياء، قبله فتحة؛ لأن الراء حرف تكرير، الفتحة عليه قوية، كأنها فتحتان، فإذا انفتح ما قبلها، أو انفتح ما قبل الساكن الذي قبلها، تقوى الفتح فيها...فبعُدَ أن يُنحى بذلك نحو الكسرة؛ لتمكنه في الفتح»[٤]، فالراء حرف مكرر[٥]، وهذا التكرار هو مصدر

(١) القيسي، مكي، الكشف عن وجوه القراءات (٢٠٥/١).

(٢) الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م، (ص:١١٣-١١٤).

(٣) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية، (٢١٥-٢١٦).

(٤) القيسي، مكي، الكشف عن وجوه القراءات (٢٠٥/١).

(٥) التكرار، يعني: تتابع طرقات طرف اللسان تتابعًا سريعًا. السعران، محمود، علم اللغة

قوتها، فالحركة تأخذ قوتها من قوة صامتها، وهو ما يجعل الضمة تعدل ضمتين، والفتحة قوية كفتحتين؛ فصعبت إمالة الألف معها، وناسبه الفتح. وقد وافق القيسي في تعليله أكثر القدماء، وعلى رأسهم سيبويه الذي يقول: «والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة... فلما كانت الراء كذلك قالوا: هذا "راشد"، وهذا "فراش"، فلم يميلوا؛ لأنهم كأنهم قد تكلموا براءين مفتوحتين، فلما كانت كذلك قويت على نصب الألفات» فصفة التكرار في الراء تجعلها رائين في نظره، وذلك يجعل فتحتها فتحتين؛ فتزداد قوتها في الفتح، والرأي نفسه عند ابن يعيش[١]، والأنباري[٢]، وثمة رأي حديث يرى أن صفة التكرير في الراء غير ملازمة لها، فالتجارب المخبرية أثبتت أن "الراء المستلة"[٣] ذات تردد أكثر في الكلمات العربية، من الراء المكررة[٤].

هذا، فكما أن الفتحة والضمة تقويان مع الراء؛ لتكرارها، فكذلك الكسرة تقوى مع الراء المكررة؛ لذا إن اجتمعت الراء المكسورة وهي من أسباب الإمالة، مع حرف من حروف الاستعلاء وهي مما يمنع الإمالة، فإن الغلبة للراء المكسورة، قال سيبويه: «ومما تغلب فيه الراء قولك: "قارب" و"غارم"، وهذا "طارد"، وكذلك جميع

(ص:١٧١).

(١) ابن يعيش، شرح المفصل (١٩٩/٥).

(٢) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت:٥٧٧هـ)، أسرار العربية، دار الرقم بن أبي الأرقم، ١٩٩٩م، (ص:٢٨١).

(٣) الراء المستلة، أو المفردة هي: الراء التي تحدث نتيجة طرقة واحدة من طرف اللسان المرن على اللثة. السعران، محمود، علم اللغة (ص:١٧١).

(٤) يوحنا، إدوارد، الراء في العربية دراسة صوتية، اللسان العربي، مج: ١٧، ع:١، المغرب، ١٩٧٩م، (ص:٨١-٨٣).

المستعلية، إذا كانت الراء مكسورة بعد الألف التي تليها»[١]، وذلك أن قوتها في الانحدار فاقت قوة حرف الاستعلاء في علوه، وهو ما يؤيده الأنباري[٢](٥٧٧هـ)، والأستراباذي[٣]، وابن يعيش[٤]، فطلب الانسجام بين الأصوات، والحرص على التخفيف في الجهد، علة الإمالة مع الراء المكسورة.

وأخيرًا، بعد الوقوف على رأي القيسي في الإمالة معززًا بالأدلة، وما تفضل به القدماء من آراء وتوجيهات، وبعد الوقوف على آراء بعض المحدثين المهتمين بظاهرة الإمالة، بالقدر الذي سمح به حجم البحث؛ يمكن الخروج ببعض النتائج العامة:

- الإمالة ظاهرة صوتية، ثابتة في اللهجات العربية، قارة في كثير من القراءات القرآنية المشهورة، ووجودها في القراءات كان باعثًا قويًا للعناية بها عند القدماء.
- مفهوم الإمالة عند القدماء كان متقاربًا، وواضحًا، ودقيقًا، ويدل على استقراء دقيق للظاهرة.
- أسباب الإمالة أسباب صوتية ترمي إلى إحداث الانسجام بين الأصوات؛ للتقليل من الجهد العضلي للناطق. والعلة نفسها توجد في الموانع، فالأسباب والموانع غرضها صوتي اقتصادي.
- ثمة توافق نسبي بين طبيعة الإمالة والبيئة؛ إذ السرعة تتناسب والخفة، لكن هذا التوافق لا يمكن تعميمه على كل الظواهر الصوتية.

---

(١) سيبويه، الكتاب (١٣٦/٤).

(٢) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)، أسرار العربية (ص:٢٨١).

(٣) الأستراباذي، محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب (٢٣/٣).

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل (١٩٩/٥).

- **تختلف نظرة المحدثين عن نظرة القدماء إلى حروف المدّ؛ إذ القدماء يجعلون حركة تسبق حرف المدِّ من جنسه؛ فالألف قبلها فتحة، والياء قبلها كسرة، والواو قبلها ضمة. أما المحدثون فيرون أن تلك الحركة ما هي إلا حركة المدِّ نفسه، ولا وجود لها منفصلة.**

قائمة المصادر والمراجع

١. ابن الباذش، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي (ت:٥٤٠هـ)، الإقناع في القراءات السبع، دار الصحابة للتراث، (د.ت).

٢. ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد (٨٣٣هـ)، النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى (د.ت).

٣. ابن الجزري، محمد بن محمد (٨٣٣هـ)، التمهيد في علم التجويد، تح: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٥م .

٤. ابن السرَّاج، أبو بكر محمد بن السريّ (ت:٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت (د.ت).

٥. ابن القاصح، محمد بن أحمد البغدادي (٨٠١هـ)، سراج القارئ المبتدي، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٥م.

٦. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت:٣٩٢)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب (د.ت).

٧. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت:٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

٨. ابن خالويه، الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ)، الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ).

٩. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على (ت:٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

١٠. ابن يعيش، محمد بن علي (ت:٦٤٣) شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠١م.
١١. أبو حيان، محمد بن يوسف (ت:٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٢. أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل (ت:٦٦٥هـ)، إبراز المعاني من حرز الأماني، دار الكتب العلمية
١٣. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي (ت: ٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد محيي الدين وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
١٤. استيتية، سمير، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي، مجلة جامعة الملك سعود، السعودية، مج:٦، ع:١، ١٩٩٤م.
١٥. استيتية، سمير، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب، البلقاء للبحوث والدراسات، م٤، ع١، ١٩٩٦م.
١٦. الأشموني، علي بن محمد (ت:٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
١٧. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت:٥٧٧هـ)، أسرار العربية، دار الرقم بن أبي الأرقم، ١٩٩٩م.
١٨. أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ١٩٩٩م.
١٩. أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو، مصر، ٢٠٠٢م.
٢٠. الجبوري، مي فاضل، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٠م.

٢١. الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، مصر، ١٩٨٣م.

٢٢. الحملاوي، أحمد بن محمد (ت: ١٣٥١هـ)، شذا العرف في فن الصرف، تح: نصر الله عبد الرحمن، مكتبة الرشد، الرياض (د.ت).

٢٣. الخوالدة، مشعل سليمان، الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب، (رسالة ماجستير) كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٠م.

٢٤. الداني، أبو عمرو (ت:٤٤٤هـ)، التيسير في القراءات السبع، تح: حاتم الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، الإمارات، ٢٠٠٨م.

٢٥. الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت:٤٤٤هـ) ، التحديد في الإتقان والتجويد، مكتبة دار الأنبار، بغداد، ١٩٨٨م.

٢٦. الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م.

٢٧. سالم، محيي الدين، علل القراءات القرآنية، مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٢٨. السخاوي، علي بن محمد (ت:٦٤٣هـ)، جمال القراء وكمال الإقراء، تح: مروان العطية، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٩٧م.

٢٩. السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت (د.ت).

٣٠. السّماتي، ابن الطحّان عبد العزيز بن علي (٥٦١هـ)، الإنباء في أصول الأداء معالم، تح: حاتم الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، ٢٠٠٧م.

٣١. سيبويه، عمرو بن عثمان (ت:١٨٠) كتاب سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخنجي، القاهرة ١٩٨٢م.

٣٢. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت:٣٦٨هـ) شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي وآخرون، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٨م.

٣٣. السيوطي، جلال الدين (ت:٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر (د.ت).

٣٤. الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٦م.

٣٥. شلبي، عبد الفتاح، الإمالة في القراءات واللهجات العربية، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٨.

٣٦. الطيب، عبد الجواد، من لغات العرب لغة هذيل، منشورات جامعة الفاتح (د.ت).

٣٧. الطيبي، أحمد، الاقتصاد المورفونولوجي في التواصل اللساني، عالم الكتب الحديث، الأردن،٢٠١٠م.

٣٨. العاني، سلمان حسن، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، تر: ياسر الملاح، النادي الأدبي الثقافي، جدة، السعودية، ١٩٨٣م.

٣٩. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت:٦١٦)، اللباب في علل البناء والإعراب، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.

٤٠. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٧م.

٤١. القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت:٤٣٧هـ) الكشف عن وجوه القراءات القراءات السبع وعللها وحججها، تح: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.

٤٢. كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، تر: صالح القرمادي، الجامعة التونسية، ١٩٦٦م.

٤٣. كلود، ماري، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، تر: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٢.

٤٤. المبرّد، محمد بن يزيد (ت:٢٨٥هـ)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت (د.ت).

٤٥. محيسن، محمد سالم، المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٦م.

٤٦. المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم، (ت:٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م.

٤٧. مصلوح، سعد عبد العزيز، دراسة السمع والكلام، عالم الكتب، مصر، ٢٠٠٥م.

٤٨. مطر، عبد العزيز، لهجة البدو في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية، دار المعارف، مصر، ١٩٨١م.

٤٩. الواسطي، عبد الله بن عبد المؤمن (ت:٧٤١هـ)، الكنز في القراءات العشر، تح: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٥٠. اليشكري، يوسف بن علي (ت: ٤٦٥هـ)، الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، تح: جمال الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧م.

٥١. يوحنا، إدوارد، الراء في العربية دراسة صوتية، اللسان العربي، مج: ١٧، ع:١، المغرب، ١٩٧٩م.